

تراجع مرة أخرى ... حتى إشعار آخر

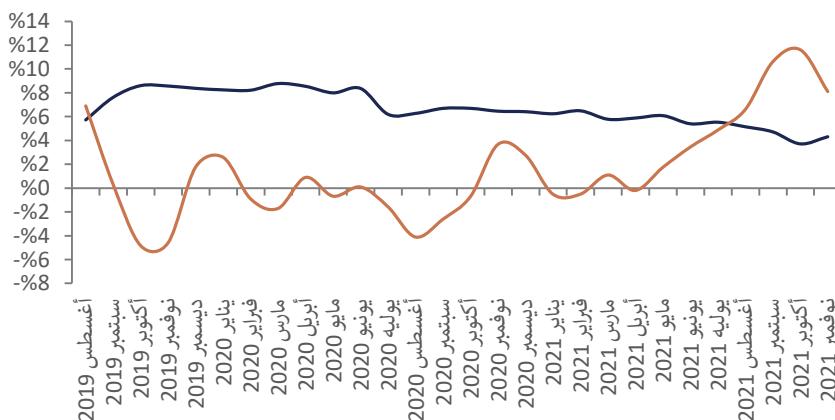
تباطأ المعدل السنوي للتضخم العام لحضر الجمهورية مرة أخرى في نوفمبر للشهر الثاني على التوالي: على الرغم من التأثير غير المواتي لسنة الأساس، تباطأ التضخم العام في المناطق الحضرية إلى 5.6% على أساس سنوي في نوفمبر (مقابل 6.2% على أساس سنوي في أكتوبر 2021)، وهو أقل قليلاً من توقعاتنا البالغة 5.8% على أساس سنوي. يعزى التباطؤ بشكل أساسى إلى انخفاض تضخم سلة الغذاء إلى 1.1% على أساس سنوي (مقابل 11.6% على أساس سنوي في أكتوبر) بسبب الانخفاض الكبير في تضخم الخضروات إلى 12.3% على أساس سنوي (مقابل 21.4% على أساس سنوي). وفي الوقت نفسه، ظل تضخم معظم مكونات سلة الغذاء الأخرى في مسار تصاعدي، باستثناء الانخفاض البسيط في تضخم اللحوم والدواجن، والذي انخفض إلى 14% على أساس سنوي (مقابل 15.6% على أساس سنوي). علاوةً على ذلك، غير تضخم السلع غير الغذائية اتجاهه من حيث تباطؤ معدلاته خلال الأشهر الثلاثة الماضية ليترتفع إلى 4.3% على أساس سنوي في نوفمبر (مقابل 3.8% على أساس سنوي في أكتوبر).

تباطأ المعدل الشهري للتضخم العام، كما هو متوقع خلال الشهرين الأخيرين من العام: انخفض التضخم الشهري بشكل حاد إلى 0.1% على أساس شهري في نوفمبر بعد أن وصل إلى 1.5% على أساس شهري في أكتوبر، مع تسجيل تضخم السلع الغذائية أول قراءة سلبية له منذ يناير 2021 البالغة 0.5% على أساس شهري (مقابل 1% على أساس شهري في أكتوبر). كان الانخفاض في التضخم الشهري للسلع الغذائية مدفوعاً بانخفاض الخضروات واللحوم والدواجن والأسمدة ومنتجات الألبان، على الرغم من أن ارتفاع أسعار السلع العالمية لا يزال يوجج أسعار الحبوب والخبز وزيت الطعام. وكانت الحكومة قد رفعت سعر الزيت النباتي المدعم للمرة الثانية في أكتوبر، لكن الزيادة كانت سارية في نوفمبر. كما تراجع معدل التضخم الشهري في السلع غير الغذائية إلى 0.5% على أساس شهري (مقابل 1.4% على أساس شهري في أكتوبر) حيث تلاشت تأثير ارتفاع الشهر الماضي في الوقود والعوامل الموسمية المتعلقة ببداية العام الدراسي.

من المرجح أن يحافظ البنك المركزي المصري على الوضع الراهن في الاجتماع القادم حيث لا يزال التضخم ضمن المستهدف: في حين أن الظروف العالمية لا تزال توشش على توقعات التضخم، نظرًا للزيادة المستمرة في التضخم الأساسي، وانتشار الضغوط التضخمية خارج البنود المتقلبة، نعتقد أن البنك المركزي المصري سيركز على إنعاش الاقتصاد من خلال الاحتفاظ بسياسته النقدية التيسيرية الحالية. لا تزال التوقعات المستقبلية للتضخم مرتكزة حول مستهدف البنك المركزي المصري. وعلى الرغم من ذلك، فإن مهمة البنك المركزي المصري المتمثلة في إبقاء توقعات التضخم ضمن مستهدفاتها ستواجه تحديات متزايدة في 2022، وبالتالي لا تتوقع حدوث أي تحول في موقفه النقدي حتى تتضح الصورة بالنسبة لتوقعات محركات التضخم العالمية وتأثيرها على البلاد.

شكل 1: تراجع التضخم السنوي للسلع غير الغذائية، بينما تراجع تضخم الغذاء في نوفمبر

التضخم السنوي للسلع الغذائية — التضخم السنوي للسلع غير الغذائية —



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحوث برايم.

مني بدبير

كبير الاقتصاديين

+202 3300 5722

mbedeir@egy.primegroup.org

